

الإبهام : معناه وتفسيره : كم نموذجاً

بقلم : الشاذلي الهيشري

يتحدث النحاة عن الإبهام في مواطن عدة من مؤلفاتهم ضمن مقولات نحوية مختلفة. فهم يتحدثون عنه في الإعراب ومعانيه⁽¹⁾ وفي التنكير⁽²⁾ وفي الأسماء المبنية⁽³⁾ وفي الحروف⁽⁴⁾ وفي الظروف والأسماء الملازمة للإضافة⁽⁵⁾ وفي الموصولات⁽⁶⁾ ... ويبدو أن الإبهام في هذه المواطن يتراوح بين مفهومين : عام واصطلاحي. فما الإبهام ؟ وما صلته بالنظام

(1) انظر مثلاً تعريف النحاة للتمييز . والتمييز يشبه الحال في رفع الإبهام . شرح الفصل ج 2 / 70 .

(2) «الاسم النكرة مبهم لا يخصّ واحداً بعينه» الإنصاف في مسائل الخلاف ج 1 / 562 .
(3) «الأسماء المبهمّة هذا وهذان وهذه وهاتان وهؤلاء وذلك وذانك وتلك وتانك وتينك وأولئك وهو وهي وهما وهم وهنّ وما شابه هذه الأسماء» الكتاب ج 2 / 77 - 78 .
(4) «الحرف وحده لا معنى له أصلاً إذ هو كالعلم المنسوب بجنب شيء ليدل على أنّ في ذلك الشيء فائدة ما . فإذا أفرّد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى أصلاً» شرح الكافية ج 1 / 15 .

(5) الظروف المضافة هي الظروف الدالة على الجهات الست : فوق - تحت - أمام - قدام - خلف - وراء - تلقاء - حذاء - تجاه - وغيرها : عند - لدن - لدى - بين - وسط - دون .
والأسماء الملازمة للإضافة من غير الظروف مثل : شبه - نحو - غير - بيد - قيد - قاب - أي - بعض - كل - كلا - ذو - حسب .

(6) «الموصولات كلّها حرفية كانت أو إسمية - يلزم أن يقع بعدها صلة تبيّن معناها» شرح ابن عقيل ج 1 / 153 .

النحوي القائم على الوضوح والبيان ؟ وإلى أي قسم من أقسام الكلام ينتمي المبهّم ؟ وما هي خصائصه الصوتية والصرفية والتركيبية والإحالية ؟

الإبهام العام :

يربط النحاة مفهوم الإبهام عامة بحاجة اللفظ الى اللفظ لقصوره مفرداً عن الإفادة. فالحروف جميعها مبهمة لحاجتها الى الاسم (حرف التعريف مثلاً) والفعل (حرف الاستقبال) والجملة (حرف النفي). ولكون الحرف «لا يدل على معنى إلا في غيره افتقر الى ما يكون معناه ليفيد معناه فيه»⁽⁷⁾. والفعل مبهم لاحتياجه الى معانٍ نحوية تقيده وتكمله (الفاعلية المفعولية) وبدونها يكون ناقصاً فلا يتصرف ولا يعمل وهو معنى قول النحاة «ولا يجوز إخلاء الفعل عن الفاعل»⁽⁸⁾. فلا يتصور اكتفاء الفعل بنفسه ولو كان ذلك من وجهة علم الصرف وهو علم يُعنى بذوات الكلم المفردة وذلك لأن الفعل صيغة صرفية تتشكل من عناصر معجمية واشتقاقية وتصرفية لابدّ أن تتلاءم ومقتضيات تركيبه مع الفاعل.

ويتعذر أن يقع الاسم خارج التركيب، فأنّت على سبيل المثال حين تستعمل إسماً لا بدّ لك من أن تضعه في إحدى حالات الإعراب الثلاث، لأنّ في ذهنك بحكم الملكة اللغوية بُنى تركيبية راسخة لا بدّ أن ينتظم ذلك الاسم في إحداها فيكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً بحسب احتياجه أن يُخبر به أو يُخبر عنه.

وهذا يعني أنّ الكلام قائم على التركيب أي أنه محكوم في الأساس بقواعد النحو. والتركيب مبنيّ على العلاقات الوظيفية بين المكونات النحوية ولا تكون العلاقات دون افتقار المكونات الى تعالق بعضها ببعض.

(7) شرح الفصل ج 8 / 118.

(8) شرح الفصل ج 1 / 75.

وكلّ عنصر خارج التركيب الضروري له فهو في عداد المبهمات. غير أنّ العناصر اللغوية تتفاوت في درجة افتقارها الى التركيب. ويمثل تفاوتها هذا درجاتٍ في إبهامها، من ذلك أنّ الاسم الموصول أكثر إبهامًا من الفعل، والحرف أكثر إبهامًا من الاسم الموصول وهكذا ... ومن المؤكّد أنّ النحاة لم يطلقوا مصطلح الإبهام على جميع العناصر اللغوية بالرغم من احتياجها جميعًا الى التركيب، وحصره في قائمة مغلقة من الأسماء، من ضمنها (كم). ففي آية درجة من درجات الاحتياج التركيبي استعمل النحاة مصطلح الإبهام ؟ ولماذا وسموا به طائفة من الأسماء دون غيرها من الأسماء والأفعال والحروف ؟

الإبهام الإصطلاحي :

يستعمل النحاة مصطلح (الإبهام) في مقابل مصطلح (التعيين) «المبهم ضدّ المفصل المعين كالمجهول ضدّ المعلوم»⁽⁹⁾ وهم يميزون بينهما دلاليًا بنوع الإحالة المرجعية لكل منهما. فالمعین ما انطبق عليه حدّ الاسم⁽¹⁰⁾ وهو الدالّ حقيقةً على مسماه مثل إسم الجنس، والإسم العلم والإسم الصفة. أمّا المبهم فهو ما اختصّ بالإحالة على المعنى العام المجمل أي أنه لا يدلّ على مسمّى معيّن، فهو خارج عن حدّ الاسم، مثل إسم الإشارة يشار به الى كل شيء، وضمير الغيبة يكتنّى به عن الشخص والأشخاص من الجماد والحيوان. و(كم) يكتنّى بها عن العدد قليلًا كان أو كثيرًا - مذكّرًا أو مؤنثًا، فخاصيتها المرجعية هي الإبهام في الجنس والمقدار⁽¹¹⁾.

(9) الأشموني - شرح الألفية ج 1 / 188 - 189.

(10) الكلمة «إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم، ابن عقيل شرح الألفية ج 1 / 15.

(11) المرادي - الجنبي الداني في حروف المعاني ص 261.

ويلاحظ المتأمل في الاسم أن المعين منه أقلُّ احتياجاً الى التركيب من المبهم. فهل بين المفهوم الدلالي (الإحالي) والمفهوم الإعرابي (التركيبى) من علاقة ؟ لننظر أولاً في اسم معين، وهو بالأساس مُعرب، مثل (كتاب). إنَّ هذا اللفظ معبأ مرجعياً بالدلالة على مسمّى معيّن وهو مهياً نحوياً لأن يكون في محلات الفاعلية والمفعولية والإضافة، وهو لا يختصّ بعامل معيّن لذلك لا يحتاج الى تركيب خاص يتقيّد به وهو بهذا الاعتبار اسم تام. وإذا نظرنا في إسم مبهم، وليكن ظرفاً غير منقطع عن الإضافة مثل (إذ)، فإننا نلاحظ أن (إذ) مرجعياً «تقع على الأزمنة الماضية كلها، مبهمّة فيها لا اختصاص لها ببعضها دون بعض»⁽¹²⁾. أما نحوياً فإنها تحتاج بالضرورة الى عامل هو الفعل، ووظيفتها مفعول فيه ولا بدّ أن تضاف الى الجملة الفعلية أو الإسمية إضافة احتياج «وهي مبنية لافتقارها الى ما بعدها من الجمل»⁽¹³⁾. ولذلك فهي من قبيل الأسماء الناقصة المحتاجة الى الصلات.

من المثالين السابقين نستخلص مبدأين لغويين :

أولاً : تمام الإحالة المرجعية تُضعف الحاجة الى التركيب.

ثانياً : نقصان الإحالة المرجعية تقوي الحاجة الى التركيب.

واستناداً الى هذين المبدأين يمكن القول إنه تتوفر في كل لفظ علاقة تناسب عكسي بين خاصيته الإحالية وخاصيته التركيبية. ولذلك فإن الربط بين المفهومين الإحالي والتركيبى ضروري في فهم خصائص المبهمات.

المبهمات :

تتمثل المبهمات في قائمة مغلقة من العلامات هي في أقسام الكلم أضربٌ إسمية ذات خصائص صوتية واشتقاقية وتركيبية وإحالية تميّزها عن

(12) شرح الفصل ج 4 / 95.

(13) الجنى الداني في حروف المعاني ص 186.

سائر الأسماء. وهي أسماء الإشارة والأسماء الموصولة والضمائر والأسماء المضافة من الظروف ومن غير الظروف، والكنيات وأسماء الاستفهام وأسماء الشرط وأسماء الأعداد وأسماء المقادير.

وهي في أغلبها خارجة عن الأصل الاشتقاقي العادي، وهذا لا ينفي إمكان اشتقاقها إذ الاشتقاق في رأينا أوسع من أن ينحصر في أصلين ثلاثي ورباعي. ولا معنى لأن تكون العربية لغة اشتقاقية ومجموعات كثيرة من وحداتها توجد خارج دائرة الاشتقاق. فالاشتقاق أهم خصيصة من خصائصها. وهو قوة توالدية فيها مما يدفع الى الافتراض بأن كلّ الكلمات في العربية مشتقة. ويحسن أن نستدلّ على شرعية هذا الافتراض بالنظر في البنية الاشتقاقية لاسم مبهم، وقد اخترنا (كَمْ) مثلاً لذلك لطرافة بنيته الاشتقاقية من ناحية وقوة الإبهام فيها من ناحية أخرى.

كم اسم مشتق

يذهب الكوفيون في أكثر المسائل المتعلقة بأصل الكلمات الى القول بتركيبها⁽¹⁴⁾ أي باشتقاقها وهو مذهب قائم على الافتراض ولكنه افتراض مقيّد باعتبار أن الكلمة العربية لا تنشأ في رأينا من عدم بصورة مكتملة دفعة واحدة، بل تتولد على مراحل من عناصر لغوية تتناسب وتتركب على هيئة مخصوصة.

ونحن نفترض افتراضهم في اشتقاق (كَمْ)⁽¹⁵⁾ مع زيادة في الشرح والتوضيح. وللاستدلال على اشتقاقها لابدّ من الانطلاق من طريقة العرب في التعبير عن الكمية والمقدار بالسؤال عنهما أو الإخبار بهما. وقد جاء في القرآن من ذلك قوله تعالى :

(14) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف - المسألة 59 ج 2 / 669 وهي تتعلق بـ «ذا» و«الذي»..
والمسألة 96 ج 2 / 677 وهي تتعلق بـ «هو» و«هي»..

(15) الإنصاف في مسائل الخلاف ج 1 / 298 - المسألة 40.

«سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ» سورة البقرة الآية 211.
وقوله كذلك :

«وَكَايْنٌ مِّنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ» سورة يوسف آية 105.

فالعربية تستعمل في السؤال عن الكمية والمقدار والإخبار عنهما
إسمين هما : (كَمْ) و(كَايْنٌ) وَهُمَا فِي مَعْنَى (كَايَ شَيْءٍ) ؟
وتستعمل اللهجة التونسية (قَدَّاش) وأصلها «قدر أي شيء». وغيرُ
خفيّ الشبه بين (كَايَ شَيْءٍ) و(قَدَّرَ أي شيء).
وتتركب (كَايَ شَيْءٍ) من ثلاثة عناصر :

- كاف التشبيه وهي أداة حركة نحو التسوية، تتجه بالمشبه نحو
المشبه به ولا تبلغ به المساواة.
- أيّ وهي إسم استفهام.

- شيء وهو اسم جنس مبهمّ لوقوعه على كل الموجودات بل هو
أصل المبهمات في النحو كما أن (س) أصل المبهمات في الرياضيات.
إنّ للركب الحرفي (كَايَ شَيْءٍ) معنى إنشائيًا هو الاستفهام،
ولاختصاص المعاني الإنشائية بأدوات مناسبة، فقد تولّد عن هذا المركب
النحوي أداتان تفيدان الاستفهام حسب التوضيح التالي :

(1) كَايَ شَيْءٍ — كَايَ (...) ن.

نفترض أنّ إسم الجنس النكرة المبهمَ (شيء) قد حُذِفَ فينتج عن
حذفه بالضرورة أن يلحق الإسم المضاف (أيّ) التنوين، والتنوين علامة
التنكير وأمانة على إبهام الإسم «النكرة إسم مبهم في جنسه»⁽¹⁶⁾ وهو أيضا

(16) شرح الفصل ج 5 / 85.

- ٢- الإجماع، حيث أجمع عليه العلماء في الجملة^(١).
- ٣- أن الزكاة وجبت مواساةً وشكرًا لنعمة المال، ولا تتكامل هذه النعمة إلا عند مضي الحول، حيث تكون مرصدة للنماء في الغالب^(٢).
- ٤- أن الزكاة تتكرر في هذه الأموال، فلا بد لها من ضابط كيلا يفضي إلى تعاقب الوجوب في الزمن الواحد مرات عديدة، فينفذ مال المالك^(٣).
- على أن هذا الشرط ليس عامًا في جميع الأموال الزكوية، بل من الأموال ما لا يُشترط فيها الحول كالخارج من الأرض يُزكى عند خروجه، وكذا نتاج بهيمة الأنعام وأرباح التجارة حولهما حول أصلهما.

الشرط الرابع: ملك النصاب؛

والنصاب: المقدار الذي يجب أن يبلغه المال لكي تجب فيه الزكاة، وهو الحد الأدنى من المال الذي لا تجب الزكاة في أقل منه.

ويدل على هذا الشرط:

- ١- الأدلة التي حددت أنصبة الأموال الزكوية كبهيمة الأنعام والحبوب والثمار وغيرها، فلت بمجموعها على اشتراط النصاب، وأن الزكاة لا تجب في أي مقدار من المال.
- ٢- أن الزكاة شُرعت للمواساة، ومن يملك أقل من النصاب لا يحتمل المواساة من ماله.

(١) بدائع الصنائع: ١٣/٢، وبداية المجتهد: ٢٧٠/١، والمجموع: ٣١٨/٥، والمغني:

٧٤/٤.

(٢) بدائع الصنائع: ١٣/٢، والمغني: ٧٤/٤، وتبيين الحقائق: ٢٥٣/١.

(٣) المغني: ٧٤/٤، وشرح منتهى الإرادات: ٣٩٤/١.

الشرط الخامس: الملك التام للمال:

وهذا من أهم شروط الوجوب، وإليه يعود الخلاف في كثير من مسائل الزكاة المعاصرة، وفيما يلي أبين هذا الشرط بتعريف الملك وتامه وما يحصل به.

تعريف الملك:

أما الملك^(١) فقد قال القرافي في تعريفه: "حكم شرعي مقدر في العين أو المنفعة يقتضي تمكّن من يُضاف إليه من انتفاعه بالملوك والعوض عنه من حيث هو كذلك"^(٢)، وبالنظر إلى أن الحكم الشرعي المقصود هو الإباحة ساق القرافي بعد ذلك تعريفاً آخر للملك: "إباحة شرعية في عين أو منفعة تقتضي تمكّن صاحبها من الانتفاع بتلك العين أو المنفعة أو أخذ العوض عنهما من حيث هي كذلك"^(٣).

إلا ابن الشاط انتقد تعريف القرافي في حاشيته على الفروق، وعرفه بأنه: "تمكّن الإنسان شرعاً بنفسه أو بنياية من الانتفاع بالعين أو المنفعة ومن أخذ العوض عن العين أو المنفعة".

ومن أدق تعريفاته تعريفه بأنه: "قدرة يثبتها الشارع ابتداءً على التصرف إلا لمانع"^(٤).

(١) الملك بضم الميم وفتحها وكسرهما (مثلثة): احتواء الشيء مع القدرة على الاستبداد به. القاموس المحيط: ص ٩٥٤.

(٢) الفروق: ٣/٣٤٧، ومعه حاشية ابن الشاط (إدراج الشروق على أنواء الفروق).

(٣) المصدر السابق: ٣/٣٥٣.

(٤) فتح القدير لابن الهمام: ٦/٢٤٨، والأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ٣٤٦، وأحكام الزكاة للمسلم: ص ٣٦.

احتياج المبهم الى المفسّر

تتّصف المبهماتُ بنقص صياغي صرفي أي أنّه ليس لها تصريحٌ مقوليّ شبيهٌ بتصريف الأسماء المتمكنة المشتقة اشتقاقاً كاملاً. ولذلك تتحقّق فيها ظاهرة العودة الى المفسّر لتوضيحها وشرحها وتبيينها. ويتمثل المفسّر في المشار اليه بالنسبة الى اسم الإشارة. وفي الاسم المتقدم الذكر في أغلب الضمانر، وفي الجملة الموالية لضمير الشأن بالنسبة الى ضمير الشأن وفي الصلة بالنسبة الى الموصول. وفي المضاف اليه بالنسبة الى الظروف المضافة وفي التمييز بالنسبة الى الكنايات والأعداد.

ويقع المفسّر غالباً بعد الاسم المبهم مباشرة وتكون العودة اليه من قبيل العودة الى اللاحق (cataphore). ولا يخرج عن هذا الترتيب التلازمي (المبهم أولاً ثم المفسّر) إلّا الضمانر. فالضمير يلي مفسّره في الغالب وعودته اليه ورائية (anaphore). ولا تتقدمه إلّا إذا كان ضمير شأن. وليس اعتباطاً أن يُسمّى الكوفيون ضمير الشأن الضمير المجهول. فهو مجهول لأنه سابق لمفسّره.

ولعلّ تقدم المفسّر على ضميره سببٌ في اعتبار السيرافي الضميرَ إسمًا غير مبهم، وهو مبهم عند سيبويه والمبرد⁽²³⁾ ومن تلاهما من النحاة. والأخذ برأي السيرافي يقوّد الى اعتبار الضمير في غاية الوضوح والبيان خاصة وأنه يلزم هيئة نحوية واحدة في مختلف سياقاته التركيبية فلا يحتاج الى زيادة تفسير ضروري بل يحتاج الى زيادة توضيح يقتضيه المقام.

وتُفسّر (كَمْ) بالتمييز وهما يقعان في حيّز واحد. وقد يغيب التمييزُ قيبقى محلّه شاغراً لوجوده فعلاً في البنية العميقة للجملة. ومنه في الخبر قول المتنبّي :

(23) انظر الكتاب ج 2 / هامش 77.

كَمْ قَدْ قَتَلْتُ وَكَمْ قَدْ مِتُّ عِنْدَكُمْ ثُمَّ انْتَفَضْتُ فزال القبرُ والكفنُ

على تقدير = كَمْ مَرَّةً قَدْ قَتَلْتُ - وَكَمْ مَرَّةً قَدْ مِتُّ.

ومنه في الاستفهام = كَمْ عُمْرُكَ ؟ على تقدير كَمْ سَنَةً أَوْ عَامًا عُمْرُكَ ؟

الخاتمة

اهتمنا في هذا العمل بضرب من الإبهام شائع في اللغة ومتصل بصنف المبنيات وهي أسماء لا تحتاج الى الإعراب. والإعرابُ إبانة عن المعاني فهل يدلُّ عدمُ احتياج المبنيات المبهمة اليه أنها أقوى من الإعراب وأنه لا يعوزها الوضوح ؟

لقد بيّنا في الفقرات السابقة أن الإبهام ليس معناه الغموض واللبس والإغراب إنما هو شيوخ الدلالة وإجمالها في اللفظ فيتسنى إطلاقه على مسميات عديدة. فالبهيم بهذا الاعتبار واضح يزيده المفسر وضوحاً وتعييناً ويكشف عما فيه من مخزون ممكن من المعاني التي يستدعيها هدف المتكلم. ونقصد بالمخزون الممكن الثراء الدلالي المشحون في اللفظ المبهم فيحتاج لذلك الى المفسر لتقييده في معنى مخصوص. ولو كان الإبهام غموضاً وإغراباً لعدت اللغة لوجود قائمة من المبهمة فيها أداة غامضة قاصرة عن البيان والإفصاح. و«اللغة في جوهرها أداة بيان»⁽²⁴⁾ والإبهام فيها سمة الوسم اللفظي المتعلق بطائفة محدودة من الكلمات وليس هو «صفة القواعد المسيرة للإعراب»⁽²⁴⁾. ولهذا تسنى استخدامها للبيان عن البيان في الكلام العادي وفي النصوص العلمية وفي الأدب

(24) محمد صلاح الدين الشريف : مفهوم الشرط وجوابه ... أطروحة دكتورا الدولة - ص 78 (نسخة مرقونة).

القريب المأخذ وللبيان عن الإبهام في ما يرمي اليه الأديب من حجب المعنى عن المتلقي.

وتتصف المبهمات بنقص في نظامها الصياغي الصرفي وبانبناء نظامها النحوي على الاحتياج وبشيوع الدلالة فيها، وتدلل هذه الخصائص على أن نظام المبهمات قائم بنفسه، مواز لنظام إسمي آخر غير مؤسس على الإبهام. ويكون هذان النظامان نظام الاسم الذي يتضمّن خطأ متواصلًا يمرّ من المبهم الى غير المبهم بحثًا عن الفائدة وإعرابًا عن المدلول القريب من التمام.